

## الإصلاح في السودان بين مطالب الداخل وأطروحات الخارج: حالة دارفور

### مقدمة:

تعد السودان من الدول المتميزة في العالم الإسلامي، من حيث تنوعها العرقي والثقافي والقبلي، وكونها إحدى حلقات الوصل الهامة بين الشمال الإفريقي الناطق بالعربية، وجنوب الصحراء المسلم ذو الثقافة الإفريقية، فضلاً عن ثرائها الاقتصادي والثقافي. إلا أنها تعاني منذ استقلالها عن مصر عام ١٩٥٦ - باستثناء فترات قصيرة- من الصراعات الأهلية المسلحة، التي استنزفت موارد البلاد البشرية والمادية، كما خلقت حالة من العداء بين مكونات المجتمع السوداني، سواء العرقية؛ ذوي الأصول العربية ونظرائهم الأفارقة، والدينية؛ مسلمو الشمال والمسيحيين وأصحاب الديانات التقليدية في الجنوب، فضلاً عن التناحر بين القبائل المتجاورة. وقد أسهمت هذه الصراعات المتواصلة في وضع السودان -في فترات متفاوتة في تاريخه- في بؤرة الأحداث العالمية. ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين، أعطت الجهود الدولية لإحلال السلام في الجنوب -متوازية مع تصاعد الصراع في دارفور غرباً- زخماً لهذا الوضع السوداني دولياً؛ مما حفز عديداً من الفاعلين الدوليين على إطلاق دعاوى الإصلاح في السودان؛ بل وممارسة التدخل السافر في بعض الأحيان لتطبيق الرؤى الإصلاحية الخارجية، المعتمدة دولياً، بغض النظر عن مدى قبولها وملاءمتها للواقع السوداني.

والواقع إن عديداً من الدراسات تشير إلى أن الحركة الإصلاحية في العالم الإسلامي خلال النصف الأول من القرن العشرين واجهت ثلاث عقبات رئيسية؛ التجزئة والاستبداد السياسي والاستعمار. وبرغم مرور ما يقرب من نصف قرن من الزمان على الجهود الإصلاحية،

وظهور الصراعات بملامح مختلفة (مثل: قضايا الأقليات، وانهاء الاستعمار العسكري، قبل عودته مجدداً في العراق وأفغانستان) إلا أن العقبات الثلاث لا تزال معرقة لكثير من جهود الإصلاح المعاصر في العالم الإسلامي. وبالإضافة إلى ذلك ظهرت قضية الفقر ومحاولات التنمية العvisية كإحدى نتائج تعثر الإصلاح السياسي في العالم الإسلامي، وسرعان ما تحولت إلى إحدى العقبات أمام الاستقرار فيه. فمن جانب استمر الاستبداد السياسي الداخلي في خنق المطالب المشروعة لأبناء الأقليات والأكثرية على حد سواء، ولم تفلح عمليات الإحلال والاستبدال بين الحكومات المختلفة في تغيير هذا الواقع السياسي، طالما استمرت روح الاستبداد في الحكم. وبينما استطاعت بعض النظم المعاصرة تقديم رشاوى اقتصادية لمواطنيها كمسكنات للاستبداد السياسي؛ أسهمت الصعوبات الاقتصادية لدول أخرى في انفجار الآلام السياسية والاقتصادية في المجتمع، ووضعت القوى الخارجية الملح فوق الجروح الملتهبة لتزيدها إيلاًماً واتساعاً، طارحة حلولاً تدفع بالدول الإسلامية نحو المزيد من التجزئة السياسية والاجتماعية.

وفي هذا الصدد تناقش هذه الورقة جذور الصراع السوداني/ السوداني في دارفور، من منطلق تحليل هذه المعوقات الأربعة؛ الفقر والتنمية، والاستبداد السياسي، والتدخل الخارجي، ومحاولات التجزئة. فبرغم الاتفاق على الحاجة الملحة للدولة في السودان لإنجاز تنمية حقيقية وفعالة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الدعاوى الخارجية نزعَتْ نحو إعادة تشكيل المجتمع السوداني تجاه مزيد من التفرقة، وزرع بذور ومقومات التفكك فيه؛ بل وإضفاء الشرعية على

لتفجر الصراع المسلح في الإقليم. ويحاول هذا المبحث تحليل وجهات نظر المعارضة المتمردة، التي اعتبرت هذه القضايا الدوافع الأساسية لحملها السلاح في دارفور.

### أولاً- الفقر والتنمية:

برغم امتلاك السودان مقومات الثراء الاقتصادي، من حيث اتساع الأراضي الزراعية، ووفرة الثروات الحيوانية والمعدنية، إلا أنها ما فتأت تعاني من صعوبات سياسية واقتصادية جمّة، عرقلت بصورة ملموسة حدوث تنمية فعالة في البلاد. ويمكن إرجاع هذه الصعوبات جزئياً، إلى استمرار الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب لعقود، التي استنزفت الكثير من الموارد المادية والبشرية للسودان، كما أعاقت استغلال الثروات المعدنية والزراعية في مناطق النزاع. وقد تأثرت كافة الأقاليم السودانية -بدرجات متفاوتة- بهذه التنمية المتعثرة، إلا أن المعارضة الدارفورية فحرت صراعها المسلح مع حكومة الخرطوم في عام ٢٠٠٣، تحت دعاوى مرتبطة مباشرة بقضيتي الفقر والتنمية في الإقليم<sup>(١)</sup>. ويمكن تفكيك هذه الدعاوى في إطار مناقشة عدد من الجوانب المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والتركيبية السكانية في الإقليم، بالإضافة إلى تحليل دور حكومة الخرطوم في تنمية الإقليم للوقوف على مدى مصداقية دعاوى المعارضة.

- الحياة البدوية ودورها في الصراعات بين الأفارقة والعرب: يقع إقليم دارفور على مساحة ٥١٠ آلاف كم، وهي تقترب من ربع مساحة السودان، وتقارب مساحة العراق، ويبلغ عدد سكانه ستة ملايين نسمة تقريباً، والإقليم مقسم إدارياً إلى ثلاث ولايات هي: شمال وجنوب وغرب دارفور. وتقع دارفور على

الجهود الانفصالية لبعض أطرافه، كما في حالي جنوب السودان ودارفور. وقد أدت الصراعات الأهلية وتجاهل مطالب الإصلاح الداخلي وضغوط دعاوى الإصلاح الخارجي؛ إلى وضع السودان (الحكومة والمجتمع) على مفترق طرق.

وتركز هذه الورقة على قضية دارفور، باعتبارها أهم المحفزات الحالية لوضع السودان على أولوية الأجندة الدولية، على خلفية من التركيز على علاقتها بتسويات قضية الجنوب. وتجنهد الورقة في طرح رؤية مختلفة لجذور الصراع في دارفور، وتحديد جوانب إخفاق النظام في اصلاح الداخل السوداني. كما تسعى إلى تقصي الدعاوى الإصلاحية الخارجية وآثارها في عمليات تغيير المجتمع والدولة في السودان، وإبراز أنماط التفاعل بين الداخل والخارج حول خطاب الإصلاح وعملياته، وتحليلات هذا الجدل الإصلاحي على تطور الصراع في دارفور. وتنقسم الورقة إلى مبحثين؛ يركز الأول على جذور الصراع في دارفور ومحدداته، في محاولة لإعادة تعريف القضايا محل النزاع، ويهتم المبحث الثاني بإبراز الدور الخارجي في قضية دارفور، سواء من حيث بلورة الصراع وتفاعلاته الداخلية والخارجية، أو أطروحاته الإصلاحية؛ لإنهائه في إطار من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تعيد صياغة الداخل السوداني، حكومة ومجتمعاً. وتحاول خاتمة الورقة تقديم استشراف للمستقبل السوداني في ظل النزاع بين إصلاح الداخل وإصلاح الخارج.

### المبحث الأول: جذور الصراع في دارفور:

#### الفقر والتنمية والاستبداد السياسي

يركز هذا المبحث على دور قضايا الفقر والتنمية والاستبداد السياسي في إشعال فتيل الأزمة في دارفور، من خلال توضيح الإطار السياسي والثقافي والاقتصادي

الحدود مع ثلاث دول هي ليبيا وتشاد وإفريقيا الوسطى. وقبائل دارفور متعددة، وتنقسم إلى أعراق زنجية وحامية وسامية، وجميع سكانها مسلمون دينًا، ويقطن في الريف ٧٥% منهم، بينما يمثل الرعاة الرحل حوالي ١٥%، والباقيون يقيمون في بعض المدن مثل الفاشر، ونيالا، وزالنحي. وتنقسم أنشطة سكانه بين الزراعة في القرى ذات الموارد المائية المتوسطة (أساسًا من المياه الجوفية ومياه الأمطار الموسمية) وبين الرعي الذي تقوم به جماعات البدو الرحل، ويغلب على سكان القرى المزارعين ذوي الأصول الإفريقية؛ من قبائل الفور والزغاوة والمساليات والبرتي والتامة والبرحق والغلاتة، بينما ينتمي معظم البدو الرحل إلى القبائل ذات الأصول العربية؛ مثل التعايشة والهبنانية وبني هلبة والرزيقات والمعاليا<sup>(٣)</sup>.

ويسجل التاريخ المعاصر عديدًا من المشاحنات والنزاعات المحلية بين القبائل الإفريقية والقبائل العربية في صراع على الموارد البيئية، وتحديداً الماء. ولم تمنع هذه النزاعات عبر الأعراق من نشوب صراعات في بعض الأحيان بين قبائل ذات أصول عرقية واحدة؛ مثل الخلافات بين الزغاوة والمساليات. وتوضح دوافع النزاعات الدارفورية كونها -بالأساس- صراعًا على الموارد في المنطقة بين المزارعين والبدو الرحل، فرضت التركيبة السكانية تقسيمًا عرقيًا عليها. وقد انعكس هذا التقسيم العرقي على أطراف الصراع المسلح، فبينما اتهمت حكومة الخرطوم بدعم ميليشيات الجنجويد، ومعناها الرجل ذو البندقية الذي يترجل حصانًا، والتي تتألف من بعض رجال القبائل ذات الأصول العربية؛ استندت الحركتان المتمردتان الرئيسيتان على قاعدة اجتماعية ذات

أصول إفريقية بالأساس، فاعتمدت حركة تحرير السودان على تحالف يتكون من ثلاث قبائل إفريقية أساسية هي الفور والزغاوة والمساليات، واستندت حركة العدالة والمساواة على أحد أفرع قبيلة الزغاوة (الزغاوة كوي)<sup>(٣)</sup>.

وتعتبر التحولات المناخية من العوامل الرئيسية في تصاعد الصراعات البيئية في دارفور منذ أوائل التسعينيات، وعلى فترات متقطعة، حتى انفجارها في عام ٢٠٠٣، باعتبار الصراع على الموارد المائية ذو صلة بالأوضاع البيئية في المنطقة. فمن جانب يؤدي الجفاف إلى تفجر الصراعات التقليدية على الموارد المائية بين القبائل المزارعة والبدو العرب الرحل في تنافس تقليدي على الموارد المحدودة<sup>(٤)</sup>، وكلما ازدادت محدودية الموارد المائية المتنافس عليها؛ تصاعدت حدة النزاعات في دارفور. ومن جانب آخر فإن عدم قدرة السكان المحليين في المنطقة -سواء المزارعين أو البدو الرحل- على مواصلة حياتهم الطبيعية، ومزاولة أنشطتهم الاقتصادية المعتادة بسبب قلة المياه؛ تجعلهم أكثر التفاتًا نحو دور حكومة الخرطوم في تقديم المعونة لهم خلال أوقات الجفاف العنيفة، كما يركزون على دورها في تحقيق تنمية اقتصادية فعالة في مناطقهم، بما يجعلهم قادرين على مواجهة صعوبات نقص الموارد، فضلًا عن تنويع أنشطتهم الاقتصادية، بخلاف الزراعة والرعي. وتبدو قضية التنمية موضع إجماع لأهل دارفور، نظرًا لتقصير الحكومة السودانية الملحوظ في هذا الصدد.

● **إهمال الحكومة السودانية لتقديم الخدمات الأساسية، فضلًا عن إحداث تنمية حقيقية وشاملة في الإقليم:** لا يختلف عديد من الباحثين حول إخفاق الحكومة السودانية في تقديم الكثير من الخدمات الأساسية لمواطني دارفور، وبالتالي فإن قضية التنمية في الإقليم

تبدو متعثرة للغاية بسبب نقص الموارد الحالية فيه، وإهمال الحكومة السودانية دعمه<sup>(٥)</sup>. ويرغم الأخذ في الاعتبار ضيق الموارد السودانية بسبب الحرب طويلة الأمد في الجنوب؛ إلا أن إشكالية التنمية في البلاد، مع مراعاة الموارد المتاحة تنبع من تركيز الحركة التنموية في قلب الشمال؛ حيث توجد الحكومة المركزية، بينما تترك الأطراف فريسة للتخلف والصراعات على الموارد البيئية المتقلبة والمتناقصة. أي إن غياب التوازن التنموي بين الشمال المركزي ومناطق الشرق والغرب هو جوهر الإشكالية التنموية في السودان.

#### • الصراع على عوائد الثروات المعدنية

**المكتشفة والقبالة للزيادة:** في ظل تناقص الموارد المائية في الأطراف السودانية واشتعال الصراع عليها، وإهمال حكومة الخرطوم الإسهام في تنمية هذه المناطق المعزولة؛ تبرز قضية الثروات المعدنية المكتشفة حديثاً. فمن جانب، يجد سكان الأطراف السودانية (حيث مناطق الثروة المعدنية البترول في الجنوب، والبوكسيت في دارفور) أنفسهم أحق بعوائد ثروات أراضيهم، التي طالما تركوا ليعانوا من جفافها. ويتحفظ الكثيرون من أهالي الأطراف المهمشة على حصول حكومة الخرطوم المركزية على عوائد الثروات المعدنية في أراضيهم، بحجة إعادة توزيعها على أقاليم الدولة كلها، بسبب إهمال الحكومة لمطالبهم التنموية المتواصلة.

ومن جانبها تعتبر الحكومة المركزية توزيع عوائد الثروات المعدنية على سكان المناطق المكتشفة فيها إخلالاً بسلطاتها وسيادتها على أقاليم الدولة المختلفة،

كما أن توزيع عوائد الثروة المعدنية على أساس إقليمي يجرم الأقاليم غير الغنية بالمعادن، بينما يعطي الأقاليم الغنية بالمعادن. أي بعبارة أخرى؛ تعيد هذه المطالب - في حال تحقيقها - توزيع الثروة في السودان استناداً إلى معايير غير مخطط لها من قبل الحكومة المركزية. وبالإضافة إلى ذلك فإن خضوع حكومة الخرطوم بسبب الضغوط الدولية لمطالب توزيع الثروة في اتفاقية نيفاشا ٢٠٠٥ للسلم مع الجنوب؛ جعلها أكثر تعرضاً لتزايد هذه المطالبات من قبائل الغرب والشرق. وبرغم أنها حاربت كثيراً لاستبعادها من أجندة المفاوضات مع متمرد دارفور، إلا أنها لم تفلح في النهاية، واضطرت إلى إدراج مطالب توزيع الثروة في اتفاقية أبوجا.

#### ثانياً - الاستبداد السياسي:

لم تفلح الحكومة السودانية ذات الشعارات الإسلامية في التخلص من مظاهر الاستبداد السياسي في الحكم، الذي يبدو من الأمراض المزمنة في العالم الإسلامي، فمارست سياسات جعلتها موضع انتقاد من سكان الأقاليم السودانية، فضلاً عن نزاعاتها المستمرة مع قوى المعارضة المختلفة. كما تحملت تبعات بعض سياسات حكومات الخرطوم السابقة، خاصة مع تجاهل حكومة الإنقاذ إحداث تحولات بنوية في هيكل المشاركة السياسية في البلاد. وقد كانت هذه الممارسات ضمن دعاوى حركات التمرد الدارفورية في تفسيرها لحملة السلاح ضد حكومة الخرطوم. وفيما يلي نحاول رصد هذه الممارسات وآثارها على تصاعد الأزمة في دارفور.

#### • تفكيك الدولة القومية لأوصال المجتمعات

**التقليدية:** قامت الحكومات السودانية المتعاقبة - عن عمد أو غير عمد - بعدد من الإجراءات التي ساهمت في التقليل من أهمية الوسائل التقليدية في حل المنازعات القبلية في دارفور؛

مثل نظام التحكيم والوساطة. فمن جانب حلت حكومة الرئيس الأسبق جعفر نميري نظام المندوبين المحليين، الذين ارتكزت على جهودهم ممارسات التحكيم بين القبائل منذ عهد الاستعمار البريطاني، وبرغم إعادة حكومة جبهة الإنقاذ إقرار القانون المنظم لعملهم، إلا أنهم كانوا بالفعل قد فقدوا الكثير من رصيدهم الشعبي وقوتهم التقليدية في المجتمع الدارفوري<sup>(٦)</sup>. ومن جانبها عقدت حكومة الإنقاذ عددًا من المؤتمرات الشعبية للتحكيم والوساطة في المنازعات بين القبائل المحلية في دارفور، إلا أن هذه المؤتمرات افتقدت إلى المصداقية؛ فقد غاب الحياد في اتخاذ القرارات الملزمة للأطراف المتخاصمة؛ حيث غالبًا ما تحيزت القرارات لصالح القبائل العربية، لضمان استمرار ولائها للحكومة في الشمال، على حساب القبائل الإفريقية؛ مما ساهم في تجدد النزاعات بين الأطراف المحلية في غضون فترات وجيزة، عقب عقد هذه المؤتمرات، كما حدث في نزاع قبائل الرزيقات والمساليت في دارفور عام ١٩٩٥، بل إن تطبيق أحكام هذه المؤتمرات خضع للولاءات السياسية<sup>(٧)</sup>.

وبالإضافة إلى ذلك، اصطدمت جهود الوساطة التقليدية بين القبائل في دارفور، تحديدًا، بقضيتي تسييس الصراعات وتسليحها. فمن جانب دعمت بعض الأحزاب السياسية فصائل دون الأخرى في الصراعات الدارفورية (ففي مقابل دعم حكومة الخرطوم للقبائل العربية، لقيت مطالب القبائل الإفريقية تعاطفًا ملحوظًا من حزبي الأمة والمؤتمر الشعبي بزعامة الترابي، خاصة بعد خروجه من السلطة عام ١٩٩٩) ومن جانب آخر

واجهت جهود الوساطة التقليدية صعوبة في إنفاذ قراراتها، في ظل الانتشار واسع النطاق للسلاح، والذي خلفته مرحلة الحرب الأهلية في تشاد نتيجة لتشابك القبائل على الحدود السودانية/ التشادية<sup>(٨)</sup>. وكانت الحكومة السودانية قد دعمت متمردي تشاد بزعامة الرئيس ديبى (الرئيس التشادي الحالي) بكميات هائلة من السلاح عن طريق دارفور؛ الأمر الذي أسهم في نشر السلاح بين سكان الإقليم. واستخدمت هذه الأسلحة في مرحلة سابقة في الحماية الشخصية وحماية الممتلكات من عصابات النهب المسلح، إلا أنها سرعان ما وجهت نحو القبائل المتنافسة على الموارد، ولاحقًا ضد حكومة الخرطوم.

● **مركزية الممارسات السياسية:** تمثلت إحدى الشكاوى الرئيسية لمتمردي دارفور في مركزية الممارسات السياسية في الشمال، سواء على المستوى الحزبي أو الإقليمي أو النخبية. فمن جانب اكتفت الحكومة المركزية باستيعاب النخبة الدارفورية في الأنشطة الحزبية والحكومية المحلية؛ مما حرم أبناء الأقليم من المشاركة في عمليات صنع القرار الحزبي والرسمي في العاصمة، وبالتالي نقل مطالبهم السياسية والتنمية للحكومة المركزية. كما أخلت هذه التوجهات الحكومية بالتمثيل المتوازن بين أقاليم السودان المختلفة في الحكم، مقابل سيطرة شمالية ملموسة.

وفي هذا الصدد يعد انقلاب الدكتور خليل إبراهيم (أحد القيادات الحكومية السابقة في دارفور، وتزعمه حركة العدالة والمساواة، إحدى الحركات المتمردة المسلحة في دارفور) مثالاً صارخًا على عواقب السياسة الحكومية. وكان الدكتور خليل، وهو وزير سابق في

حكومة دارفور المحلية قد دأب على الشكوى من صعوبة تصعيد القيادات المحلية إلى بؤرة الحكم في الخرطوم؛ بل أسهم في إعداد الكتاب الأسود، وهو إحصاء للانتماءات الإقليمية للقيادات الحكومية الرسمية منذ استقلال السودان. ويكشف الكتاب عن سيطرة واسعة النطاق لقيادات الشمال على المناصب الحكومية النافذة في صنع القرار، مقابل تهميش واستبعاد قيادات الأقاليم الأخرى، وتنتمي معظم القيادات الشمالية لقبائل ذات أصول عربية؛ مما حمل القضية بعداً مزدوجاً: والانتماءات الإقليمية والأصول العرقية زادت من تعقيده<sup>(٩)</sup>.

#### • فشل الحكومة الإسلامية في إيجاد أرضية

##### مشتركة للتفاهم مع مواطنيها: أخفقت

الحكومة السودانية في إيجاد أرضيات مشتركة للتلاقي بين مواطني الأقاليم المختلفة المنتمين لقبائل وأصول عرقية مختلفة. ويتجلى هذا الإخفاق في حالة دارفور؛ فمن جانب ينتمي إقليم دارفور إلى الأقاليم الشمالية في البلاد التي تتمتع -بخلاف الحال في الجنوب- بقدر من الانسجام الثقافي لاعتناق الغالبية العظمى من سكانها الإسلام، وتحديثهم اللغة العربية، فضلاً عن اللغات المحلية. ومن جانب آخر فإن عدم قدرة حكومة الإنقاذ تحديداً على تطبيق شعاراتها عن الأمية الإسلامية داخل الدولة بين أبناء الدين الواحد؛ يعد ضربة لمصداقية الحكومة ذات الطابع الإسلامي. وفي هذا الصدد، يؤكد هانىء رسلان أنه: "تشير معظم الكتابات والتقارير إلى مسؤولية الأنظمة والحكومات المتعاقبة في السودان عن أزمة دارفور، من خلال تراكم الأخطاء والقصور في

عملية التنمية، إلا أن هذه الكتابات تشير أيضاً إلى مسئولية خاصة لنظام الإنقاذ الحالي الذي حاول أن يخترق النسيج الاجتماعي في دارفور لصالح أيديولوجيته الإسلامية، وتعامل مع القبائل من منطلق الموالاة للنظام من عدمها، كما حاول إرساء أوضاع اجتماعية جديدة تختلف عن التقاليد والأعراف المستقرة في الإقليم، خاصة في ولاية غرب دارفور التي تشكل قبيلة المساليت الغالبية فيها؛ حيث قام بإعادة تشكيل أوضاع الحكم المحلي في الولاية وإضفاء أوضاع إدارية وتنظيمية على بعض الفئات الموالية لنظام الإنقاذ؛ مما أثار حنق قبيلة المساليت التي تعتبر نفسها صاحبة الحق في الأرض وإدارتها طبقاً للأعراف المحلية"<sup>(١٠)</sup>.

وفي مقابل ذلك انعكست الصراعات السياسية على الساحة السودانية على الأجواء في دارفور؛ حيث سعت الأحزاب المتنافسة إلى دعم المطالب السياسية والاقتصادية لحركات التمرد في الإقليم؛ لإخراج الحكومة وإضعاف شوكتها، فساند المؤتمر الشعبي بقيادة الترابي حركة تحرير دارفور، وكانت القيادات الدارفورية قد ساندت الترابي في صراعه مع البشير ١٩٩٩؛ مما نتج عنه استبعادها معه. وقد تبنت حركة العدالة والمساواة (إحدى أكبر الفصائل المتمردة) الكثير من مقولات المؤتمر الشعبي، في إشارة إلى رضاها عن مبادئ المؤتمر الشعبي. ويذكر أيضاً في هذا الصدد محاولات الجبهة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون جارنج لنشر حركات التمرد في دارفور لتشتيت جهود حكومة الإنقاذ؛ حيث سبق ودعمت محاولة التمرد بقيادة داوود يحيى بولاد في دارفور عام ١٩٩١. وقد غيرت حركة تحرير دارفور (وهي حركة التمرد الرئيسية في الإقليم) اسمها إلى حركة وجيش

في أوائل ٢٠٠٤ لنفس الهدف، خاصة بعد فشل المفاوضات بالوساطة التشادية. وقد أعلن الرئيس السوداني البشير في فبراير ٢٠٠٤ نهاية التمرد، ولم يكن الأمر أكثر من محاولة للحل الأمني عقدت كثيرًا من الأوضاع الإنسانية في الإقليم، ومهدت لدخول المفاوضات عند استئنافها في نجامينا في مارس ٢٠٠٤ مرحلة التحويل<sup>(١٣)</sup>، كما ظهرت عدد من محاولات الضغط العسكري المتبادل عقب فشل محادثات أبوجا في ديسمبر ٢٠٠٤، إلا أنه كما يقول هانئ رسلان فإن "الحكومة السودانية لم تنتبه إلى أن القوة الأساسية لحركتي التمرد لم تكن تتبع من قدراتها الذاتية، بقدر ما كانت نابعة من التأييد والدعم الذي كانتا تحصلان عليه من القوى والمنظمات الدولية"<sup>(١٤)</sup>.

ويتضح أن الأوضاع الاقتصادية والسياسية في دارفور كانت مهيأة لانفجار نزاعات بسبب انتشار الفقر وافتقار الإقليم إلى جهود ملموسة من الحكومة لتنميته. كما أسهمت الممارسات السياسية والأمنية للحكومة الإنقاذ -فضلاً عن تراكمات الحكومات السودانية السابقة- في اشتعالها، وأذكتها المنافسات بين الأحزاب الشمالية والجنوبية من جانب وبين حكومة الخرطوم من جانب آخر. وبالإضافة إلى ذلك حولت تراكمات السلاح الوفيرة في دارفور هذه النزاعات إلى صراعات مسلحة مستفحلة؛ الأمر الذي قاد تدريجيًا إلى تدويل الأزمة وتدخل الأطراف الخارجية في تسيير حركة الصراع وطرح حلول له.

تحرير السودان، كما تبنت مجموعة من الأهداف المستقاة من مانفيسستو الحركة الشعبية، بشكل يكاد يتطابق مع مشروع السودان الجديد الذي طرحه جون جارنج، مطالبة بإخاء التهميش، من خلال إعادة توزيع قسمة السلطة والموارد، واعتماد العلمانية، والمساواة دون النظر إلى الأصول العرقية أو الدينية<sup>(١١)</sup>. كما أورد عددًا من التقارير وجود دعم عسكري من الحركة الشعبية لتحرير السودان لحركات التمرد في دارفور في عام ٢٠٠٤؛ وهو الأمر الذي لم يحدث للمرة الأولى في تاريخ الحركة، إلا أن تكراره بينما اتفافية سلامها مع حكومة الخرطوم كانت على وشك التوقيع؛ يلقي بظلال من الشك حول أهداف الحركة ونواياها تجاه قضية وحدة السودان<sup>(١٢)</sup>.

#### • استخدام وسائل القمع السياسي

**والعسكري:** رفعت الحكومات السودانية المتعاقبة شعار الحل الأمني لوأد الصراعات المتعددة في دارفور كبديل عن الحوار السياسي. ففي عام ١٩٨٤ قامت الحكومة بشن هجوم كاسح على الإقليم، استطاعت من خلاله قمع المعارضة المتمردة فيه، ولم تبذل الخرطوم أي مساعٍ ملموسة في سبيل الوصول إلى حل سياسي لمطالب سكان الإقليم في تحسين التمثيل السياسي، وتحقيق التنمية الاقتصادية. وقد ساعد نجاح الحل الأمني في هذه المرة، وعدد آخر من المرات على إغفال الحكومة مطالب المعارضة الدارفورية، والتمادي في سياساتها غير المتوازنة سياسيًا واقتصاديًا تجاه سكان الإقليم. وحاولت حكومة الإنقاذ - بالفعل - تطبيق الحل الأمني في حل أزمة دارفور الحالية، خاصة في بدايات الأزمة عام ٢٠٠٣، كما شنت هجومًا قاسيًا على الإقليم

## المبحث الثاني: الأدوار الخارجية في أزمة

### دارفور: تدخل وشيك وتجزئة محتملة

يناقش هذا المبحث الأدوار الخارجية في تأجيج الصراع، وتقدم أطروحات ممزقة لأوصال السودان، باعتبارها حلولاً للأزمة الدارفورية، وهي الرؤى التي تعتبرها حكومة الخرطوم تهديداً سياسياً وأمنياً لها، تقدم في مواجهته أطروحات مختلفة لتهدة النزاع المسلح في المنطقة. ففي أبريل ٢٠٠٣، أقدمت المعارضة الدارفورية على اقتحام مطار مدينة الفاشر إحدى أهم مدن الإقليم، وقتل عدد من جنود الحكومة السودانية في المطار؛ مما فجر النزاع المسلح بين الطرفين. وبعد سلسلة من الهجمات المتبادلة ظهر عدم قدرة أي من الطرفين على حسم المعركة لصالحه؛ مما أدى إلى بدء المحادثات في تشاد في سبتمبر ٢٠٠٣. إلا أن فشل هذه المحادثات مثل بداية لتدخلات إقليمية ودولية وضعت الأزمة على منعطف خطير. فترى حكومة الخرطوم الأدوار الدولية، وأحياناً الإقليمية، عناصر دافعة نحو تصعيد الأزمة الدارفورية، وتقوية شوكة المتمردين، ورفع سقف مطالبهم السياسية والاقتصادية. بالإضافة إلى تخوف الحكومة من استمرار التدخل الدولي في الشأن السوداني الداخلي لصالح تقوية حركات التمرد في الأقاليم المختلفة، وتنفيذ حلول تجزئية للدولة. وفي المقابل، تعتبر قيادات التمرد التدخلات الخارجية، خاصة الداعمة لها، تأمين لها في مواجهة الحلول الأمنية التي حاولت الحكومة فرضها، وضمانة لمفاوضات عادلة تأخذ في الاعتبار مطالبها السياسية والاقتصادية، فضلاً عن تقديم الأطراف الدولية مساعدات في مجال تحسين الأوضاع الإنسانية في الإقليم، التي يلقي عبء تدهورها، إلى حد كبير، على عاتق حكومة الخرطوم. وفيما يلي رصد لتفاعل الأدوار الخارجية، الإقليمية والدولية، مع طرفي الأزمة الدارفورية،

وأثرها على تصاعد الصراع وتدويلها، ورؤيتها لاتجاهات الحل.

### أولاً- الأطراف الخارجية بين الوساطة

#### الإقليمية والتدخل الدولي:

بعد فترة وجيزة من بدء الصراع انغمست الأطراف الخارجية في لعب أدوار قوية على صعيد تطور الأزمة الدارفورية. وقد تباينت أهداف هذه الأطراف وغاياتها من التدخل في السودان، فضلاً عن تعدد وسائلها ما بين الضغوط السياسية والاقتصادية، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لكلا الطرفين المتصارعين. واختلفت هذه الأطراف الخارجية على المستوى الإقليمي والدولي، وبالتالي يجدر التعرف إلى هذه الأطراف ثم بحث أدوارها وغاياتها من التدخل في الصراع في دارفور وتفاعلاتها فيه.

#### الدائرة الإقليمية:

● **الوهن والغياب العربي:** تعتبر الدائرة العربية من الدوائر الهامة للتحرك السوداني السياسي، وتركزت الدول العربية ذات الاهتمام بالشأن السوداني في مصر وليبيا، قبل تركيز الأخيرة على لعب دورها الإقليمي في الصراع الدارفوري من خلال الاتحاد الإفريقي، فضلاً عن الجامعة العربية<sup>(١٥)</sup>. وقد تميزت أدوار هذه الأطراف بثلاثة ملامح أساسية؛ مساندة حكومة الخرطوم وأطروحاتها السياسية وضمناً حلولها الأمنية، وتجاهل مطالب المتمردين، وإهمال القيام بوساطة فعالة بين طرفي النزاع كتنكرار للتجاهل في مفاوضات الجنوب.

وكانت القمة الخماسية بحضور رؤساء كل من مصر والسودان ونيجيريا وتشاد وليبيا التي انعقدت في ليبيا في سبتمبر ٢٠٠٤ بعد فترة من تجاهل القضية في

وليبيا ومصر وإريتريا وتشاد وإفريقيا الوسطى في طرابلس في ٢١ نوفمبر ٢٠٠٦، وركزت بالأساس على تصفية الأجواء بين السودان وتشاد وبين السودان وإفريقيا الوسطى، بعد فترة من التوترات السياسية والتلاسنات الإعلامية. وأشار على التريكي، أمين شؤون الاتحاد الإفريقي في وزارة الخارجية الليبية، إلى أن "القادة اتفقوا على تفعيل اتفاقية طرابلس، وأعربوا عن أهمية إحلال السلام بدارفور، والدفع باتجاه التحاق الأطراف التي لم توقع على اتفاقية أبوجا بهذه الاتفاقية للسلام في دارفور. وقال إن رفع عدد قوات الاتحاد الإفريقي في دارفور سيبحث مع الأمم المتحدة، مشدداً على أن القادة اتفقوا على دعم الوجود الإفريقي في دارفور، وعلى أن يحل القادة الأفارقة مشاكلهم بأنفسهم دون تدخل خارجي أو ضغوط على السودان"<sup>(١٨)</sup>.

وفي المقابل تجاهلت الدول المشاركة في هذه القمم مطالب حركات التمرد الدارفورية، ولم تسع لمناقشتها أو التوقف عندها. وقد عكس هذا السلوك استمراراً لممارسات مستمرة لحكومات عربية تتجاهل الحقوق السياسية للأغلبية أو الأقلية من شعوبها. إلا أن هذا التجاهل لمطالب المعارضة أفقد هذه الدول خاصة مصر مصداقيتها كطرف محتمل لإدارة مفاوضات بين الحكومة السودانية وتمردي دارفور. وفي الواقع فإن الابتعاد العربي عن القيام بأدوار وساطة فعالة في القضايا السودانية يعد استمراراً لانسحاب الدور العربي من مفاوضات الحكومة وتمردي الجنوب، الذي اكتفى الأمين العام للجامعة العربية ووزير الخارجية المصري بالحضور الشرطي في احتفالية توقيعه. وسمح هذا الابتعاد العربي عن مسرح الأحداث السودانية لأطراف دولية متعددة بممارسة ضغوط مكثفة على حكومة الخرطوم، دون وجود غطاء عربي لدعمها؛ فقد أجمعت في اتفاقها

دارفور؛ قد أكدت على "رفض أي تدخل أجنبي في قضية دارفور باعتبارها قضية إفريقية خالصة، مع دعوة حركتي المعارضة في دارفور إلى التوقيع بدون تأخر على البروتوكول الإنساني، وتفويض الزعيم الليبي معمر القذافي بالقيام باتصالات مع المعارضة للمساعدة على تضييق الهوة بين كل الأطراف من أجل التوصل إلى حل. كما شددت القمة على ضرورة تنفيذ قرارات قمة الاتحاد الإفريقي، وتنفيذ قرار مجلس الأمن بتحسين الأحوال الأمنية والإنسانية في دارفور، بالإضافة إلى الاتفاق على وضع آلية عمل لتنفيذ بيان طرابلس الخاص بدارفور، وتشكيل لجنة خماسية من الدول المشاركة لمتابعة المفاوضات"<sup>(١٦)</sup>. ووفرت هذه القمة دعماً قوياً للحكومة السودانية في مواجهة الضغوط الدولية والانتقادات لسلوكياتها غير الإنسانية في دارفور، والتي لم تشر إليها القمة. وشجع هذا الدعم الإعلامي (ويجتمعي المادي) للحكومة السودانية على القيام بعمليات أمنية موسعة في دارفور لوأد التمرد في ديسمبر ٢٠٠٤، إلا أنها لم تفلح في ذلك.

وفي ١٧ مايو ٢٠٠٥ اجتمع رؤساء كل من مصر والسودان وليبيا ونيجيريا وأريتريا في طرابلس، وشارك أيضاً عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية. ودعت القمة إلى استئناف مفاوضات أبوجا بين الخرطوم وتمردي دارفور في موعد لا يتجاوز نهاية الشهر نفسه، إلا أن هدفها الرئيسي كان محاولة تلطيف الأجواء بين السودان وأريتريا اللتين كانتا قد اقتربتتا من الحرب. وجددت القمة رفضها لأي تدخل أجنبي في مشكلة دارفور، وضرورة حصر المشكلة في إطارها الإفريقي، ومواجهة أي عوامل سلبية أو إشارات خاطئة تصدر عن أي طرف أجنبي، تعوق الوصول إلى حل ناجح"<sup>(١٧)</sup>. كما عقدت قمة سداسية أخرى، ضمت رؤساء السودان

مع قوى الجنوب على الموافقة على طرح فكرة الانفصال بعد فترة من الحكم الانتقالي؛ الأمر الذي يهدد بوجود دولة في جنوب منابع النيل ذات ولايات ومصالح متشابكة، تهدد بشكل مباشر الأمن القومي المصري. ولا يمكن تبرير هذه السلوكيات العربية إلا في ضوء حالة الوهن التي تسود النظم العربية، وخضوعها للضغوط الدولية - خاصة الأمريكية - إزاء قضايا بالغة الخطورة على حاضر الشعوب العربية ومستقبلها، كما في القضية الفلسطينية والعراق، حتى إن مجلة الإيكونوميست قد ذكرت في إحدى تقاريرها حول دارفور "إن الجامعة العربية قد أبدت منذ بدء الأزمة تجاهلاً ملحوظاً للتطهير العرقي الذي يحدث على أراضي إحدى دولها، وحث الوقت للتعويض بعد اتفاقية أبوجا"<sup>(١٩)</sup>.

● **الدائرة الإفريقية:** يبدو المجال الإفريقي أكثر حركية وفعالية في التعامل مع قضية دارفور، ويمكن تقسيم هذه التحركات إلى مرحلتين؛ مرحلة الوسيط التشادي المستقل ومرحلة رعاية الاتحاد الإفريقي للمفاوضات، ثم كونه وسيط تنفيذي لاتفاقية أبوجا.

وفيما يتعلق بالمرحلة الأولى تقدمت تشاد بمبادرة فورية عقب اندلاع الصراع للقيام بوساطة بين حكومة الخرطوم وتمردي دارفور، وكانت الوساطة التشادية محاولة لوأد نزاع مسلح كان من المتوقع أن يثير قلاقل مباشرة في شرق تشاد، وهو ما حدث بالفعل في أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠٦ نظرًا للتداخل بين أوضاع الدولتين عرقيًا وسياسيًا. وقد أعطى انتماء الرئيس التشادي لقبيلة الزغاوة إحدى قبائل التمرد في دارفور، فضلًا عن علاقته الوثيقة بحكومة الخرطوم مصداقية للوساطة المبكرة، إلا أنه عقب مفاوضات شاقة أعلن فشل جهوده الوساطة، مرجعًا ذلك لتعنت المتمردين في مطالبهم السياسية في

ديسمبر ٢٠٠٣<sup>(٢٠)</sup>. إلا أنه سرعان ما دبت الخلافات بين الحكومة السودانية ونظيرتها في تشاد؛ بسبب إعلان الثانية عن إيواء الخرطوم لتمردي تشاد، بينما اتهمت السودان الرئيس ديبي بدعم متمردي دارفور؛ الأمر الذي كاد يفجر حربًا بين الدولتين في ربيع ٢٠٠٦. وفي إطار جهودها للحصول على الدعم الإقليمي عقدت حكومة الخرطوم مع الحكومة التشادية ثلاث اتفاقيات لتحسين العلاقات السياسية والاقتصادية في أغسطس ٢٠٠٦، كما شارك رئيسا البلدين في قمة طرابلس في نوفمبر من نفس العام، بالإضافة إلى رؤساء ليبيا ومصر وإريتريا وإفريقيا الوسطى لتصفية الخلافات السودانية مع تشاد وإفريقيا الوسطى بمساعٍ مصرية/ ليبية<sup>(٢١)</sup>.

وفي نفس الإطار التفاوضي قام الاتحاد الإفريقي برعاية الوساطة بين الحكومة السودانية وتمردي دارفور. وبرغم تدشين المفاوضات برعاية الاتحاد إلا أنه مع استمرار المفاوضات لفترة طويلة ازداد تعنت الأطراف المشاركة؛ فشهدت المفاوضات انشقاقات متوالية من حركات التمرد، وانسحابات متعددة من قياداتها. وبالإضافة إلى ذلك ضغطت حركات التمرد لإدخال الأطراف الدولية (الأمم المتحدة والولايات المتحدة) كوسطاء في هذه المفاوضات؛ وهو الأمر الذي نجحت فيه. وبرغم نجاح الاتحاد في رعاية توقيع اتفاق سلام بين حكومة الخرطوم وأحد الفصائل الدارفورية المتمرد في أبوجا، إلا أن هشاشة الاتفاق عكست الصعوبات التي يواجهها الوسيط الإقليمي في مواجهة ضغوط القوى الدولية ومصالحها. وفي هذا الصدد، يبدو نجاح الاتحاد متمثلًا في إدماج قواته في حفظ السلام في دارفور، باعتبارها تجربة هامة في رصيد الدور الأممي للاتحاد، وكذلك نشر قوات محايدة بديلة عن دور الأمم المتحدة، الذي بات محل شك من الدول النامية.

## الدائرة الدولية

يمكن تقسيم الأطراف الدولية المتدخلة في قضية دارفور إلى ثلاثة أطراف أساسية؛ منظمات الإغاثة الإنسانية، والولايات المتحدة الأمريكية، والأمم المتحدة. وفيما يلي استعراض لأدوار هذه الأطراف في تفاعلات الصراع في الإقليم، وأطروحاته لتسويته:

### • منظمات الإغاثة الإنسانية

لعبت منظمات الإغاثة الإنسانية الغربية غير الحكومية دورًا بارزًا في تطور أزمة دارفور. فمن جانب، استطاعت هذه المنظمات -خاصة المدعومة من المؤسسات المسيحية الأمريكية- تقديم الأزمة الدارفورية للإعلام العالمي، من خلال حملة دعائية ضخمة حول الأوضاع الإنسانية في الإقليم. وقد حملت معظم هذه المنظمات المليشيات العربية ومن خلفها حكومة الخرطوم؛ عبء التدهور الشديد والمتزايد في الأوضاع الإنسانية لسكان الإقليم، مما أسهم في بلورة رأي عام دولي معادٍ لحكومة الخرطوم، وأفقد كافة إجراءاتها السياسية مصداقية جهود حل الأزمة<sup>(٢٢)</sup>. وحشدت المنظمات التبشيرية الأمريكية الرأي العام الداخلي لترجمة الضغوط الإعلامية إلى قرارات سياسية لصالح تشديد الكونجرس للعقوبات على السودان، في محاولة لتكرار دورها في قضايا جنوب السودان. ومن اللافت للنظر أن الحملات الدعائية ضد الحكومة السودانية في الولايات المتحدة تمثل المنظمات المسيحية واليهودية جل الداعمين لها، رغم كون القضية في دارفور نزاعًا يستبعد منه شبهة الطائفية، كما سبق وصور النزاع في الجنوب، باعتبار انتماء أغلبية سكان دارفور للإسلام كما حال حكومة الخرطوم. إلا أن هذه المنظمات أشارت إلى أن رعاية حقوق الإنسان من القضايا العالمية التي تحمل الحضارة الغربية دورًا في رعايتها والتدخل لإنقاذها<sup>(٢٣)</sup>. وتضع هذه الجهود الموجهة

علامات استفهام حول الأهداف المشبوهة للمنظمات المسيحية في إقليم دارفور المسلم.

### • الولايات المتحدة

يعتبر دور الولايات المتحدة الأمريكية في القضية السودانية من أكثر الأدوار تشابكًا وتعقيدًا، لاعتبارات الداخل الأمريكي والخارج الدولي والعلاقات الأمريكية/السودانية. ففي بداية تصاعد أزمة دارفور في عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ اكتفت الإدارة الأمريكية بالإدانات المتواصلة والدعوة إلى الالتزام بقرارات الأمم المتحدة. ورغم اشتداد الضغوط الداخلية من المنظمات المسيحية وقرارات الكونجرس والمزيدات الانتخابية من الحزب الديمقراطي ومرشحه جون كيري، في محاولة لضمان أصوات الأفارقة الأمريكيين ودعاة حقوق الإنسان؛ لم تتخذ الحكومة إجراءات عقابية شديدة تجاه حكومة الخرطوم<sup>(٢٤)</sup>. ويرى بعض المحللين أن تحركات الإدارة الأمريكية خلال عام ٢٠٠٤ تعكس بالأساس معطيات السياسة الداخلية من حيث التصارع بين الحزب الجمهوري الحاكم والمرشح الديمقراطي كيري، أكثر منها جهودًا حقيقية لحل الأزمة. إلا أن تصريحات المسؤولين الأمريكيين المنتقدة لسلوكيات حكومة الإنقاذ دعمت -بصورة غير مباشرة- مواقف حركات التمرد خلال مفاوضات الأخيرة مع الحكومة السودانية في تشاد<sup>(٢٥)</sup>. وبنهاية عام ٢٠٠٤ انتهت الانتخابات، واشتدت وتيرة الأزمة الدارفورية والضغط الدولي على الحكومة الأمريكية لاتخاذ قرارات صارمة تجاه الحكومة السودانية، فوصف وزير الخارجية الأمريكية الوضع في دارفور باعتباره "تطهيرًا عرقيًا". ويرى بعض الباحثين أن انشغال الولايات المتحدة في دعم اتفاقية نيفاشا قد أثر على جدية تدخلها في دارفور<sup>(٢٦)</sup>، بالإضافة إلى الدوافع المرتبطة بالسياسة الداخلية وتطورات حركتها.

وعلى الصعيد الدولي مثلت الضغوط على الحكومة الأمريكية لاتخاذ إجراءات في أزمة دارفور إخراجاً مادياً ومعنوياً؛ حيث إنها فقدت المصدقية لإطلاق دعاوى التدخل الإنساني بعد حالة العراق. ويشير بعض الباحثين إلى أن الولايات المتحدة وبريطانيا عانت من صعوبات في حمل راية التدخل العسكري الإنساني لحماية المستضعفين في العالم، بعد الصعوبات التي واجهتها ولا تزال القوات الدولية في العراق، وكذلك أحوال الشعب العراقي التي ساءت بعد التدخل الدولي في بلاده<sup>(٢٧)</sup>. ويرى هؤلاء أن هذا الأمر قد انعكس في عدم قدرة الأمم المتحدة، كمنظمة ممثلة للمجتمع الدولي على اتخاذ الإجراءات المناسبة، بسبب الاهتزاز الملموس في جهود ترسيخ مفهوم التدخل العسكري لأسباب إنسانية نتيجة فقدان حاملي رايته (الولايات المتحدة وبريطانيا) مصداقية الإنجاز في حالة العراق<sup>(٢٨)</sup>. إلا أنه يمكن الحديث أيضاً عن الصعوبات المادية والخسائر العسكرية التي يواجهها جيشا الولايات المتحدة وبريطانيا في العراق، بما لا يسمح لهما بتحمل المشاركة العسكرية المباشرة لأغراض إنسانية في الوقت الراهن.

وبالتالي وضعت الولايات المتحدة زخماً كبيراً خلف قرارات الأمم المتحدة والجهود الدولية لتطبيقها، من حيث العقوبات الاقتصادية على الحكومة السودانية، وتحويل قضية دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، وأخيراً جهود نشر قوات دولية في دارفور. والواقع إن الإدارة الأمريكية لا تزال عاجزة ومحجومة عن اتخاذ مبادرات فردية في قضية دارفور، مشاحة لما قامت به في العراق عام ٢٠٠٣، ومن المتوقع تزايد هذا الاتجاه بعد خسارة الحزب الجمهوري لأغلبيته في الكونجرس في انتخابات نوفمبر ٢٠٠٦. ويبدو أن اعتماد الولايات المتحدة على الأمم المتحدة في قضية دارفور سيزداد، بينما تجاهد

الإدارة الأمريكية في صراعها مع كونجرس يحارب لإعادة القوات الأمريكية من العراق، وبالطبع لن يسمح بإرسالها إلى السودان.

وينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى العلاقة المتأرجحة بين الإدارة الأمريكية وحكومة الخرطوم في عهد الإنقاذ؛ حيث غلب على العلاقة الطابع العدائي بسبب الصبغة الإسلامية للحكومة، التي أيضاً احتضنت قيادات هامة معادية للولايات المتحدة، على رأسها أسامة بن لادن والظواهري. وبلغ الوضع ذروته مع قصف حكومة كليتون لأحد مصانع الأدوية في العاصمة السودانية ١٩٩٨، بدعوى كونه معملاً لتصنيع الأسلحة الكيميائية، واضطرت الحكومة السودانية تحت ضغوط أمريكية إلى ترحيل بن لادن وجماعته بعد تفجير السفارة الأمريكية في نيروبي في نفس العام. إلا أن العلاقات شهدت انفراجاً بعد حدوث تحولات إقليمية (الحرب الإثيوبية/ الإريتريّة والأوغندية/ الكونغولية، وانقلاب حكومة الإنقاذ على منظرها الفكري حسن الترابي)، كما شهدت تحسناً ملحوظاً بعد أحداث سبتمبر عام ٢٠٠١؛ حيث قدمت الحكومة السودانية معلومات قيمة حول الحركات الإسلامية للحكومة الأمريكية، في مقابل وعود برفع اسم السودان من القائمة الأمريكية للدول الداعمة للإرهاب، ورفع العقوبات الاقتصادية عنه، وهو ما لم يتحقق<sup>(٢٩)</sup>. وفيما يتعلق بأزمة الجنوب، كان للولايات المتحدة دور هام في توقيع بروتوكول ماشاكوس في يوليو ٢٠٠٢، والتي قدمت لأول مرة طرْحاً لفترة انتقالية ست سنوات قبل إجراء استفتاء حول انفصال جنوب السودان<sup>(٣٠)</sup>.

وبرغم سلبية العلاقة بين الطرفين؛ إلا أنها احتفظت دوماً بشعرة معاوية، إدراكاً من الحكومة السودانية بعدم قدرتها على التحدي التام للولايات

التي تدين بالأساس ممارسات المليشيات العربية وحكومة الخرطوم، وأقر بوجود تطهير عرقي في دارفور؛ مما أدى إلى عدد من العواقب القانونية، منها إحالة عدد من المسؤولين السودانيين إلى المحكمة الجنائية الدولية تحت دعاوى مشاركتهم في التطهير العرقي في دارفور، والإشراف على الإجراءات القضائية التي اتخذتها حكومة الخرطوم لمحاكمة المتورطين في جرائم الحرب في دارفور.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة قد أنشأ لجنة التحقيق الدولية المعنية بدارفور في أكتوبر عام ٢٠٠٤، وأبلغت اللجنة الأمم المتحدة في يناير ٢٠٠٥ أن هناك ما يدعو للاعتقاد بأن جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب قد ارتكبت في دارفور، وأوصت بإحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية<sup>(٣٥)</sup>. وقد أشارت لجنة التحقيق في تقرير لاحق إلى تحليلها لمعلومات حول جرائم الحرب في دارفور، في الفترة ما بين أكتوبر ٢٠٠٢ وحتى مايو ٢٠٠٦، تشير إلى تصاعد العنف منذ أكتوبر ٢٠٠٢، وحتى إبريل ٢٠٠٣ الذي بلغ ذروته بين إبريل ٢٠٠٣، وحتى إبريل ٢٠٠٥<sup>(٣٦)</sup>. وحصر التقرير عديداً من الجرائم الإنسانية من: القتل والاغتصاب والتطهير القسري، وحدد قائمة من واحد وخمسين اسماً لملاحقتها جنائياً في هذا الصدد، مع استمرار سريتها حتى حين<sup>(٣٧)</sup>. وأشار التقرير بشكل مفصل إلى الإجراءات القانونية التي اتخذتها حكومة السودان لمحاكمة المسؤولين عن الجرائم الإنسانية في الإقليم، إلا أن التقرير تحفظ على عدم استكمال الحكومة السودانية للتحقيقات في القضايا المحولة لمحكمة دارفور، التي أنشئت في يونيو ٢٠٠٥ كآلية بديلة عن المحكمة الجنائية الدولية، استخداماً لآلية مكملة لاتفاقية روما، فضلاً عن هشاشة القضايا المحولة وعدم اتصالها المباشر بانتهاكات حقوق الإنسان في الإقليم، وعدم قدرة القضاة على العمل بشكل كفاء<sup>(٣٨)</sup>. وقد أكد

المتحدة، والتي ترى بدورها في حكومة الإنقاذ عدوًّا مناسباً في ظل الأوضاع السودانية المتوترة، طالما امتلكت مرونة كافية للتعاون في المواقف الحرجة، وكذلك ضرورة لضمان استمرار تنفيذ اتفاقيات السلام في الجنوب، وعدم اشتعال حرب أهلية تشمل كافة أقاليم البلاد، وتلهب منطقة القرن الإفريقي التي تعد فراعناً أمنياً للإدارة الأمريكية. كما أنه مازال هناك خوف من فقدان تعاون السودان مع الغرب للأبد، لو لم يتم حل أزمة دارفور بشكل يحفظ ماء وجه الحكومة التي قدمت خدمات متعددة للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب<sup>(٣١)</sup>. وبالتالي استمر التعامل بين حكومتي السودان والولايات المتحدة في شد وجذب، تحافظ فيها الثانية على الأولى كضرورة مع حالة مناسبة من الوهن السياسي والاقتصادي، خاصة في ظل الهواجس حول سقوط حكومة البشير في حالة غياب الحل المناسب لدارفور، ومجيء التراخي بديلاً عنه، والحاجة الملحة لتطبيق اتفاق نيفاشا ٢٠٠٥<sup>(٣٢)</sup>.

#### ● الأمم المتحدة

اكتفت الأمم المتحدة في بواكير الصراع المسلح في دارفور، منتصف ٢٠٠٣، وحتى الأشهر الأولى من ٢٠٠٤ بالبيانات المنددة بحركة الأطراف المتنازعة والدعوة للتهديئة وتحسين الأوضاع الإنسانية<sup>(٣٣)</sup>. وفي فبراير ٢٠٠٤ شنت قوات حكومة الخرطوم هجمات قوية لحسم الصراع، انطلقت على أثرها حملات إعلامية واسعة النطاق لمطالبة المجتمع الدولي بالتدخل<sup>(٣٤)</sup>. وقد انخرطت الأمم المتحدة في الصراع بعد فشل المفاوضات بالوساطة التشادية، والمحاولات الحثيثة لمتبردي دارفور للحصول على الإشراف الدولي على مفاوضاتهم مع الحكومة السودانية، مستفيدين من دعم الإعلام الدولي لهم. وشرع مجلس الأمن في إصدار عديد من القرارات

المدعي العام في تقريره عن الإجراءات الأولية للمحاكمات على ضرورة توفير الأمم المتحدة للحماية للمدنيين في دارفور، سواء من الشهود أو الضحايا، وإلا فإن عمل المحكمة الدولية سيواجه صعوبات جمة<sup>(٣٩)</sup>.

وبناءً على ذلك قررت الأمم المتحدة في الحادي والثلاثين من مارس ٢٠٠٥ إحالة قضية دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية بقرار ١٥٩٣<sup>(٤٠)</sup>، الذي يطلب من السودان ومن جميع الأطراف الأخرى في النزاع أن تتعاون مع المحكمة، كما يدعو المحكمة والاتحاد الإفريقي إلى مناقشة الترتيبات العملية التي تيسر عمل المدعي العام والمحكمة، بما في ذلك إمكانية تنفيذ إجراءات قانونية في المنطقة<sup>(٤١)</sup>. ومع استمرار الانتهاكات الإنسانية في دارفور انتقلت الأمم المتحدة إلى إصدار قرار ١٧٠٦، الذي سعت فيه لإرسال قوة عسكرية إلى غرب السودان؛ من أجل حماية أهالي دارفور، ومراقبة وقف إطلاق النار، وتنفيذ اتفاقية أبوجا<sup>(٤٢)</sup>. إلا أن حكومة الخرطوم أبدت معارضة شديدة لتنفيذ هذا القرار، ومعارضة لاستقبال قوات أممية على أراضيها، بل إنها أعلنت برونك مبعوث الأمم المتحدة إلى دارفور "شخصاً غير مرغوب فيه" في السودان في سبتمبر ٢٠٠٦.

ويمكن إرجاع تباين دور الأمم المتحدة في مراحل الصراع في دارفور إلى عاملين أساسيين، يتجلى العامل الأول في تركيز الأمم المتحدة على متابعة مفاوضات حكومة الخرطوم مع متمردي الجنوب، التي كانت وصلت لمراحل متقدمة، وتخللتها أزمات متعددة، خلال نفس الفترة التاريخية التي اشتعل فيها الصراع في دارفور، وكانت الأمم المتحدة -بمناخ الولايات المتحدة- الوسيط الأهم في هذه المفاوضات، خاصة مع استقرار أطرافها على قبول قوات دولية في الجنوب للإشراف على تنفيذ الاتفاق. وقد كرس وجود قوات الأمم المتحدة في الجنوب

سابقة في السودان استندت إليها المنظمة الدولية عند محاولتها تمرير دخول قوات جديدة في دارفور. ويرز العامل الثاني في إحجام الولايات المتحدة وبريطانيا (أهم دعاة التدخل الإنساني في الأمم المتحدة) عن الانخراط في جهود عسكرية جديدة تحت دعاوى إنسانية، بعد الصعوبات التي تواجهها قواتهما في العراق، وتدهور الأوضاع الأمنية في العراق بما أحل بالهدف الأساسي من التدخل الإنساني بها. وبالتالي خفت حدة الأصوات المطالبة في الأمم المتحدة بالتدخل الإنساني بالقوات العسكرية، بينما تزايدت أهمية الوساطة والمفاوضات وغيرها من الوسائل السلمية. إلا أن إصدار الأمم المتحدة لما يقرب من خمسين تقريراً للمنظمة حول السودان خلال عشر سنوات (١٩٩٦-٢٠٠٦) لا يدع مجالاً للشك بوجود خطة متدرجة المراحل لدى المنظمة الدولية للانخراط في الصراع في دارفور، وأهداف محددة من هذا الانخراط<sup>(٤٣)</sup>.

ثانياً: الأزمة الدارفورية من المفاوضات إلى

القرارات الدولية:

• المفاوضات المتتالية والبروتوكولات المتتالية:

في سبتمبر ٢٠٠٣ وافقت الحكومة السودانية على التفاوض مع حركات التمرد الدارفورية ومحاولة الوصول إلى حلول سلمية، ومرت المفاوضات بعدد من الجولات المتتالية، بوساطات مختلفة. وأسفرت هذه الجولات عن توقيع عدد من البروتوكولات حول تقسيم الثروة ومعالجة قضايا النازحين والأوضاع الإنسانية المتدهورة في الإقليم، قبل أن تكمل بالوصول إلى اتفاقية أبوجا. ويلاحظ أن هذه المفاوضات تميزت بحدوثها على خلفية من مفاوضات حكومة الخرطوم مع قوات التمرد في الجنوب؛ الأمر الذي أثر في استمرار المقارنة بين

ونزع سلاح ميليشيات الجنجويد، وتقديم قادتھا إلى المحاكمة، وانسياب مواد الإغاثة إلى كافة اللاجئين والنازحين، وإجراء تحقيق دولي محايد ونزيه للنظر في كافة جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والاعتصاب وانتهاك حقوق الإنسان، واختيار مكان مناسب لإجراء المفاوضات يتفق عليه الطرفان، وإجراء مفاوضات سياسية تتم بحضور وإشراف المجتمع الدولي<sup>(٤٥)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أنه منذ بدء المفاوضات متعددة الأطراف - بعد مرحلة من الوساطة التشادية - حدث ما يشبه التنازع بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي لتولي ملف دارفور. وبينما أيدت حركات التمرد الوجود الدولي، أسوة بالمفاوضات مع الشمال؛ رحبت حكومة الخرطوم بدور الاتحاد الإفريقي<sup>(٤٦)</sup>. وقد تأرجحت الدول الإفريقية في هذا الصدد بين الرضوخ للضغوط الأمريكية - بتولي الأمم المتحدة ملف دارفور والقبول بإرسال قوات دولية هناك محل قوات الاتحاد - وبين رغبتها في حل النزاع، خاصة بعد تحقيق قواتها نجاحاً نسبياً لم يشوبه سوى الافتقار للتمويل والدعم اللوجستي. وبالإضافة إلى ذلك؛ ظهر بوضوح تشتت المعارضة الدارفورية بين عدد من الفصائل والأيديولوجيات المتباينة فيما بينها؛ حيث ارتكز كل فصيل على قاعدة اجتماعية وقبلية مختلفة في الإقليم، كما تباين طرح حركة تحرير السودان العلمانية عن الرؤية الإسلامية لحركة العدالة والمساواة، وأدى هذا التشتت إلى كبر حجم الوفود المتفاوضة؛ مما عطل قدرتها على طرح رؤية واضحة متماسكة حول مطالبها من حكومة الخرطوم. بل إن البعض يذهب إلى أن المعارضة الدارفورية لم تكن لديها مطالب واضحة تطرحها في المراحل الأولى من المفاوضات، بدليل فشل المفاوضات الأولى بوساطة تشاد، والتي خرج منها الرئيس التشادي ليعلن أن

الحالتين، رغم الاختلافات الواضحة. فمن جانب اتجهت المعارضة المتمردة في دارفور تدريجياً نحو رفع سقف مطالبها السياسية والاقتصادية، مقارنة مع المطالب المجابة للمتمردين في الجنوب، من السعي نحو إحداث تنمية اقتصادية، والمزيد من الدمج في النخبة السياسية، حتى وصلت إلى اقتسام الثروة ومحاولات الحصول على منصب نائب رئيس الجمهورية أسوة بمفاوضات الجنوب. وبالإضافة إلى ذلك طالبت المعارضة الدارفورية بوجود مراقبة دولية على المفاوضات، رغم قرب الرئيس التشادي من قبائل قيادات هذه المعارضة، اقتداءً بالوضع في مفاوضات جنوب السودان. ورغم التباين الواضح في الحالتين بين الجنوب الذي أكدت قياداته على الأبعاد الثقافية للصراع مع الشمال المسلم، وبين الوضع في دارفور الذي لم تعد مطالب متمرديه - في المراحل المبكرة للصراع - تحقيق إصلاح سياسي واقتصادي ملموس من الشمال المقارب لها ثقافياً.

وبعد فشل المفاوضات بالرعاية التشادية؛ أقر الاتحاد الإفريقي الإشراف على المفاوضات منذ يوليو ٢٠٠٤ في قمة أديس أبابا، إلا أن المفاوضات سرعان ما انحارت. وقد أشار الدكتور مجذوب الخليفة رئيس الوفد الحكومي المفاوض إلى أربعة أسباب تقف وراء انسحاب وفد متمردى دارفور: "١) أن موقف وفدي التمرد تكتيكي، ويهدف إلى نقل ملف القضية من الاتحاد الإفريقي إلى الأمم المتحدة. ٢) أن وفدي حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان لم يكونا على اتفاق تام أو توافق واضح؛ وذلك بسبب التباين في الطرح والمواقف السياسية. ٣) غياب الاستراتيجية الكلية وعدم توافر الرؤية السياسية لدى قيادات المتمردين. ٤) عدم وجود قيادات أو شخصيات ذات وزن وخبرة تمثل المتمردين"<sup>(٤٧)</sup>. وكرر المتمردون مطالبهم؛ "وهي: تفكيك

الاتحاد الإفريقي. وقد نجح كلا الطرفين (المعارضة الدارفورية والحكومة السودانية) في تحقيق مكاسب، كما قدما تنازلات هامة. فعلى صعيد حركات التمرد، أضفى الاتفاق مشروعية على مطالبها السياسية والاقتصادية، لكنه لم يستكمل طموحاتها في الحصول على نصيب مماثل لما حصل عليه متمردو الجنوب، خاصة نسب اقتسام الثروة ومنصب نائب رئيس الجمهورية، وبدلاً منه حصلوا على منصب مساعد الرئيس. كما حمل توقيع أحد الفصائل الهامة في حركة تحرير السودان، ولحقه فضيل آخر في نوفمبر ٢٠٠٦، على اتفاق مع حكومة الخرطوم شقاً لصفوف حركات التمرد، التي ما اجتمعت في السنوات السابقة إلا على قتال الحكومة وقوات الجنويد.

ومن جانبها استطاعت الحكومة السودانية تحقيق انتصار سياسي وإعلامي على المعارضة الدارفورية، فبالإضافة إلى تجميد إحدى الحركات المسلحة الدارفورية، هدأت من حدة الجبهة وتوترها في دارفور، وضمنت قدرًا من الاستقرار السياسي والأمني الداخلي تحتاجه في المراحل الأولى لتنفيذ اتفاقية السلام مع الجنوب. وبرغم أن الحكومة لم توقع مع كافة الفصائل، التي مازالت تطالب بالمزيد من الحقوق السياسية والمزايا الاقتصادية؛ إلا أنها قدمت تنازلات ملموسة في مجالات الحقوق السياسية وتوزيع الثروات. وقد لا توازي هذه التنازلات اتفاقية السلام مع الجنوب، لكن حكومة الخرطوم أبت أن تفتح في الشمال بابًا مغلقًا يطرح خيارات التجزئة الشمالية كما اقترب الحال في الجنوب.

وتشير أهم بنود الاتفاق إلى الاتفاق الأمني على نزع الحكومة السودانية لسلاح الجنويد بصورة كاملة في

المعارضة هي سبب الفشل لمماطلتها وعدم وضوح أهدافها<sup>(٤٧)</sup>. إلا أن هذا التشتت في المعارضة دعم قدرة المعارضة على رفع مطالبها السياسية والاقتصادية بدعوى الرغبة في تجميع الفرقاء؛ حيث مثل تهديد مواصلة الصراع المسلح -ولو مع فضيل واحد على رأس الحكومة السودانية- ضمانًا لإنجاز مطالبها.

وقد تعثرت المفاوضات عدة مرات، واستمرت منذ سبتمبر ٢٠٠٣، وهو تاريخ أول اتفاق يتم التوصل إليه، وحتى انتهاء الجولة السادسة من مفاوضات أبوجا في أكتوبر ٢٠٠٥؛ أي بعد أكثر من ٢٥ شهرًا من المفاوضات. إلا أنها لم تسفر سوى عن توقيع اتفاق هش لوقف إطلاق النار في نجامينا (إبريل ٢٠٠٤) والبروتوكولين الأمني والإنساني في الجولة الثالثة في أبوجا، ثم إعلان المبادئ في الجولة الخامسة في يوليو ٢٠٠٥<sup>(٤٨)</sup>. وأخيرًا وقع فضيل واحد هو جناح حركة التحرير، الذي يقوده مني مناوي. وعارضت حركة العدل والمساواة الاتفاق مطالبة الحكومة السودانية بتقلص المزيد من التنازلات السياسية والاقتصادية، بينما دعا جناح عبد الواحد نور إلى إحداث بعض التعديلات المتعلقة بالتعويضات وتوسيع بعض الصلاحيات التي تم تفويضها للإقليم<sup>(٤٩)</sup>. وقد قدمت الخرطوم اتفاق أبوجا باعتباره تكليلاً لجهودها السلمية، رغم وجود قطاع كبير من المتمردين لا يزال يحمل السلاح. كما نجحت الخرطوم في الوصول إلى اتفاق جديد مع فضيل آخر في نوفمبر ٢٠٠٦، في محاولة جاهدة منها لتلافي نشر قوات من الأمم المتحدة على أراضيها.

• **اتفاق السلام في أبوجا:** نجحت حكومة الخرطوم بعد مفاوضات مضيئة في توقيع اتفاق أبوجا مع أحد فصائل حركة تحرير السودان برعاية مني مناوي في مايو ٢٠٠٦ برعاية

موعد أقصاه منتصف أكتوبر ٢٠٠٦، وإدماج القوات المتمردة في القوات المسلحة السودانية والشرطة. وعلى الصعيد السياسي يعطي الاتفاق الحركات المتمردة موقع أبرز مساعدي الرئيس ورئيس السلطة الإقليمية للفترة الانتقالية في دارفور، وينص على إجراء استفتاء شعبي في موعد أقصاه يوليو ٢٠١٠ لتحديد ما إذا كانت دارفور ستصبح منطقة اتحادية مع إدارة منفردة، وإجراء انتخابات على جميع المستويات في موعد أقصاه يوليو ٢٠٠٩ بموجب الدستور الوطني الانتقالي. وبالإضافة إلى ذلك نص الاتفاق على إنشاء صندوق لإعادة إعمار دارفور وتنميتها، وإنشاء لجنة للعمل مع الأمم المتحدة لمساعدة اللاجئين والمهجرين على العودة إلى منازلهم، ولجنة أخرى لتقديم تعويضات إلى ضحايا النزاع<sup>(٥٠)</sup>.

ويبقى عدد من العراقيل أمام تنفيذ الاتفاق، تهدد هذا السلام الهش. تتمثل الأولى في ماطلة الحكومة السودانية في تنفيذ بعض بنود الاتفاق حول دور زعيم الفصيل الموقع مني مناوي في المشاركة في السلطة السياسية. وجعلت هذه المماطلات مناوي يقبل بوجود قوات الأمم المتحدة كضمان لتنفيذ الاتفاق. وتبرز الثانية في إعلان تحالف واسع لرفض اتفاق أبوجا البيان التأسيسي لجهة الخلاص الوطني في يونيو ٢٠٠٦ من العاصمة الإريترية اسمررا، التي شملت كلاً من حركة العدل والمساواة بقيادة خليل إبراهيم، والتحالف الفيدرالي بقيادة أحمد إبراهيم دريج، وأحد أجنحة حركة تحرير السودان بقيادة خميس أبكر، ومجموعة التسعة عشر بقيادة شريف حرير. وقد هاجمت قوات الجبهة القوات الحكومية السودانية وقوات الاتحاد الإفريقي والبعثات الإغاثية في دارفور، مرسله للحكومة السودانية رسالة حول قوتها وعدم قدرة الخرطوم على تجاهلها في اتفاقيات السلام<sup>(٥١)</sup>. وبالإضافة إلى الأوضاع الصعبة في دارفور؛

فإن الحكومة السودانية تواجه عددًا من التحديات المتعلقة بتنفيذ اتفاق نيفاشا مع الجنوبيين، بسبب هشاشة الاتفاق ووجود عدد من الأطراف الإقليمية والدولية ذات التأثير على تطبيقه، فضلاً عن تعقيدات الداخل السوداني<sup>(٥٢)</sup>.

**ثالثاً: قوات حفظ السلام في دارفور من الاتحاد الإفريقي إلى الأمم المتحدة:**

#### • قوات الاتحاد الإفريقي

بدأت قوات الاتحاد كلجنة لمراقبة وقف إطلاق النار في أبريل عام ٢٠٠٤، بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار الإنساني بين الحكومة السودانية وأثنان من الفصائل المتمردة في دارفور، في محاولة لبناء الثقة وحماية المدنيين والأعمال الإنسانية، ومراقبة اتفاقيات وقف إطلاق النار، إلا أنه لم تشتمل مهامها على أي مهام قتالية. وكانت قوات الاتحاد الإفريقي بدأت بنحو خمسة آلاف جندي وحوالي مائة وعشرين من مراقبي وقف إطلاق النار، وارتفعت في سبتمبر عام ٢٠٠٥ إلى سبعة آلاف. وكان من المتوقع ارتفاعها إلى اثني عشر ألفاً بحلول نهاية عام ٢٠٠٦، ودأبت على تلقي التعاون اللوجستي من قوات الناتو. وقد أدت هذه القوات أداءً مرضياً، قياساً إلى إمكانياتها المادية والعسكرية<sup>(٥٣)</sup>. وقد حققت قوات الاتحاد الإفريقي تقدماً ملحوظاً في نشر الأمن في المناطق التي كانت فاعلة فيها، إلا أنها افتقرت إلى الدعم المادي واللوجستي والقيادة<sup>(٥٤)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك واجهت قوات الاتحاد الإفريقي نقصاً بين أعدادها المخولة لها والموجودة على الأرض، كما تعرضت لهجمات من طرفي الصراع؛ الجنجويد وكذلك المتمردون اللذين قتلوا ثلاثة من جنودها وأثنين من سائقيها، فضلاً عن الاضطرابات التي سادت السودان بعد مصرع القائد الجنوبي جارنج وتمرد قبائل البجا في الشرق<sup>(٥٥)</sup>.

وبناءً على ذلك دعت حكومة الخرطوم الأمم المتحدة لتقديم الدعم المادي واللوجستي لقوات الاتحاد الإفريقي، بدلاً من محاولة إنفاذ قوة جديدة أومية إلى غرب السودان. إلا أن الأمم المتحدة أصدرت القرار ١٧٠٦، الذي ينص على إرسال قوات دولية لتحل محل قوات الاتحاد الإفريقي؛ الأمر الذي رفضه السودان، وطرح بدلاً منه تقديم دعم تقني دولي لقوات حفظ السلام الإفريقية. ويمكن إدراك مدى محورية دور الولايات المتحدة وأوروبا في التأثير على قرارات الاتحاد الإفريقي، خاصة فيما يتعلق بقوات حفظ السلام التي تعتبر الدول الأوروبية والولايات المتحدة الممول الرئيسي لها<sup>(٥٦)</sup>.

ويرى بعض الباحثين أن نموذج وجود قوات إفريقية للتهديئة وتحقيق الاستقرار بعد وجود تسوية معقولة للصراع، تحل محلها قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة بعد ما يقرب من ثلاثة أشهر، قد أصبح من النماذج المألوفة في إفريقيا، كما حدث في بوروندي لتحل قوات الأمم المتحدة محل قوات الاتحاد الإفريقي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وليبيريا لتحل قوات الأمم المتحدة محل قوات الإيكواس ٢٠٠٣، ومتوقع في دارفور. ويفسر ذلك في إطار عدم قدرة الأمم المتحدة على التحرك مباشرة قبل استقرار الصراع المسلح وتوقيع اتفاق سلام، بينما يبدو الاتحاد الإفريقي أكثر قدرة ورغبة في إرسال قوات سريعة لتهديئة الأوضاع ومراقبة وقف إطلاق النار. ويرى الباحثون أن هذا الشكل من توزيع الأدوار سوف يستمر لفترة طويلة طالما افتقر الاتحاد الإفريقي للموارد البشرية والمادية لاستمرار قواته في مواقع الأحداث<sup>(٥٧)</sup>. وفي ضوء كون ممولي قوات حفظ السلام الإفريقية من الخارج؛ فإن هذا النموذج مرشح للاستمرار بشكل متعمد وإرادي.

وبالإضافة إلى ذلك ترى روبا شارامو أن إحدى أهم المشكلات التي تواجه قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي هي تأثير السياسات الداخلية والإقليمية للدول الأعضاء. على سبيل المثال لم يتخذ الاتحاد الإفريقي إجراءات حازمة مع حكومة الخرطوم، كأحد الأعضاء المهمين في الاتحاد، منذ نشوب الخلاف<sup>(٥٨)</sup>. وبعد صدور القرار ١٧٠٦، رضخ الاتحاد الإفريقي للضغوط الدولية وأعلن موافقته على سحب قواته واستبدالها بقوات من الأمم المتحدة، كما سبق ووافق من قبل على اعتراض الأمم المتحدة والولايات المتحدة على تولي السودان رئاسة الاتحاد في دورة ٢٠٠٦، لتحل محلها الكونغو. وبعد إعلان الاتحاد الإفريقي قبوله لحل قوات الأمم المتحدة محله، قررت الحكومة السودانية إنهاء عمل قواته بما قبل موعدها في سبتمبر ٢٠٠٦، احتجاجاً على قبول الاتحاد للقوات الدولية، ولتعتيد مهام نشر القوات الدولية التي كان من المتوقع أن تمهد قوات الاتحاد لعملها<sup>(٥٩)</sup>. إلا أن حكومة الخرطوم عادت وتراجعت عن هذا القرار، كما بذلت جهوداً مضنية محاولة الحصول على تفويض من مجلس الأمن لاستمرار قوات الاتحاد الإفريقي بها.

#### • القرار ١٧٠٦ تدخل إنساني أم استعمار مقنع

ارتفعت كثير من الأصوات الغربية للحث على إيجاد قوات دولية من الأمم المتحدة بعد ما اعتبروه عجز قوات الاتحاد الإفريقي عن حماية المدنيين وضمان تنفيذ وقف إطلاق النار في دارفور، خاصة بعد توقيع اتفاق أبوجا. وبرغم الضعف الذي شاب مهام قوات الاتحاد الإفريقي، فإنه لم يرتفع الحديث في المقابل بمحاولة تقديم المعونات الفنية والتقنية لها. وكما أكد تقرير الإيكونوميست فإن المطلوب في هذا الصدد هو مباشرة قوات الناتو لمهام

الدفاع عن المدنيين من خلال قوات الأمم المتحدة، مع تطعيمها بعدد من جنود القوات المسلمة والأفارقة حتى لا يبدو الوضع اختراقاً من الوجوه البيضاء لأراضي إسلامية<sup>(٦٠)</sup>.

وبدعم من الولايات المتحدة وبريطانيا؛ أصدر مجلس الأمن القرار ١٧٠٦ الذي نص على تشكيل قوات من الأمم المتحدة لممارسة مهام حفظ السلام وحماية المدنيين في إقليم دارفور. ولا تكمن المشكلة كما يرى هانئ رسلان "في الأعداد الكبيرة من القوات التي يراد إدخالها السودان (حوالي سبعة عشر ألف جندي وثلاثة آلاف من أفراد الشرطة المدنية) بل الصلاحيات الهائلة التي تتمتع بها القوات الدولية، والتي تشمل: إعادة هيكلة مرفق الشرطة وجعل أنشطته تتماشى مع الديمقراطية، وتدريب وتقييم أفراد الشرطة، والمساعدة في إقامة جهاز قضائي مستقل وحماية حقوق الإنسان، ووضع استراتيجية شاملة ومنسقة تهدف إلى مكافحة الإفلات من العقاب، ورصد الأنشطة العابرة للحدود بين السودان وكل من تشاد وإفريقيا الوسطى من خلال عمليات منتظمة للاستطلاع البري والجوي، والمساعدة في معالجة القضايا الأمنية الإقليمية بين السودان وكل من تشاد وإفريقيا الوسطى، مع إنشاء نقاط أو مراكز تابعة للأمم المتحدة في هاتين الدولتين، والاستعانة بموظفين دوليين في الشؤون السياسية والإنسانية والعسكرية وشؤون الشرطة للتنسيق في هذا الأمر، ووضع وتنفيذ برنامج شامل لنزع السلاح وعمليات التسريح وإعادة الدمج، ومراقبة ورصد تحركات الجماعات المسلحة، والقيام - حسب الحاجة - بمصادرة وجمع الأسلحة والعتاد، وتنظيم حملة إعلامية فعالة لزيادة فهم عملية السلام ودور بعثة الأمم المتحدة في السودان إنه وطبقاً للفصل السابع من الميثاق؛ فإن المجلس يقرر أن لبعثة الأمم المتحدة استعمال

جميع الوسائل اللازمة في مناطق انتشارها، وحسبما تراه في حدود قدراتها؛ لحماية الحق في أفرادها ومنشأتها وحماية المدنيين"<sup>(٦١)</sup>.

وترفض من جانبها الحكومة السودانية قطعياً دخول قوات الأمم المتحدة، باعتبارها ستمارس وصاية على البلاد بشكل عام، كما أنه ليس من المعلوم موعد خروجها؛ مما يخرج دارفور من السيطرة السودانية لأجل غير مسمى. وقد يكون هذا مقدمة لتغذية الأفكار الانفصالية في الأقاليم المختلفة في السودان، باعتبار رغبة القوى الدولية في إفساح مزيد من المجال أمام مطالب التمرد الجديدة في مزيد من حصص اقتسام الثروة والمشاركة السياسية، وحق تقرير المصير. وفي المقابل، توجد عناصر إضعاف للموقف السوداني في مواجهة رفض القوات الدولية وهي الموافقة الداخلية على هذه القوات من قبل كل الفصائل الجنوبية، وممثلها نائب الرئيس سلفا كير، وكافة الفصائل الدارفورية المعارضة لاتفاق أبوجا، كما أن الفصيل الموقع رحب بوجودها. وبالإضافة إلى ذلك وافقت بعض الأحزاب الشمالية على وجود هذه القوات؛ مثل حزب المؤتمر الشعبي بزعامة حسن الترابي، وحزب الأمة بزعامة الصادق المهدي، الذي تحفظ على انتماء أفراد هذه القوة لدول لها أجنداث خارجية داخل السودان، وهو ما عكس تناقض رؤيته للموقف<sup>(٦٢)</sup>. إلا أن البشير لا يزال يتمتع بدعم شعبي واسع، معارض لقدوم القوات الدولية، معتبراً أن الخطوط قدمت تنازلات واسعة في السلام مع الجنوب، ولا يجب عليها تقديم المزيد.

وفي هذا الصدد، تتجاهل القوى الدولية أي محاولات جديدة للتسويات السلمية، بينما مازالت هذه المحاولات تجدد دعماً من دول عربية وإفريقية، مثل مصر وليبيا وجنوب إفريقيا<sup>(٦٣)</sup>. وترتكز الحلول الوسطية على

على مصراعيه أمام التدخلات الخارجية، متدثرة بعباءات مختلفة وذات أهداف متباينة.

ومن جانبها سعت الولايات المتحدة إلى استغلال الصراع في الإقليم للتدخل في الشؤون السودانية، ومحاولة تأمين مصالحها في المنطقة، من خلال دعم النزعات الانفصالية لدى بعض فئات المجتمع المهمشة، وإضعاف الحكومة المركزية في الخرطوم؛ فقد ألح وزير الدولة للداخلية والمسئول عن ملف دارفور أحمد محمد هارون إلى تغيير في الخطط الأمريكية تجاه السودان عن خطة كلينتون القديمة القائمة على "شد الأطراف"، عبر دعم حركات التمرد السودانية في شرق وجنوب وغرب السودان لتقطيع أوصاله، إلى خطة بوش القائمة على "تفكيك النظام" عبر سلسلة اتفاقيات سلام متعددة تفكك أوصال السودان، بحيث تحدم المصالح الغربية في إفريقيا بحدود<sup>(٦٥)</sup>. واعتبر محمد جمال عرفة أنه "وبعد تنفيذ البند الأول الأهم في الخطة المتعلقة بتفكيك الجنوب (أقل من ثلث السودان) جاء الدور على البند الثاني المتعلق بتفكيك أو فصل غرب السودان ومنطقة دارفور (خمس مساحة السودان)؛ لتكتمل معالم خطة حصار النفوذ العربي الإسلامي ومنع امتداده للغرب والجنوب؛ حيث مراكز السيطرة الغربية والتنصير، قبل أن تُستأنف قريباً مرة ثالثة في الشرق (جوار إريتريا وإثيوبيا) لإكمال حصيلة التفتيت"<sup>(٦٦)</sup>، بما يمهد لتشكيل قرن إفريقي جديد لخدمة المصالح الأمريكية<sup>(٦٧)</sup>.

وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمم المتحدة كأداة لتنفيذ أهدافها في السودان، ولم تكن مبادرات المنظمة الدولية لأهداف إنسانية محضة. ففي مقابل تدخلها المكثف في دارفور، تجاهلت الأمم المتحدة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وتطهير عرقي في مناطق ليست بالبعيدة عن دارفور. وكما تقول أولارا أتونو

بقاء قوات الاتحاد الإفريقي مع مساعدات تقنية وتفويض من مجلس الأمن؛ وهو ما ترفضه القوى الدولية؛ وبالإضافة إلى ذلك محاولة جذب المزيد من أطراف المعارضة الدافورية للمفاوضات<sup>(٦٤)</sup>. ورغم نجاح السودان في توقيع اتفاق جديد مع أحد فصائل حركة تحرير السودان في نوفمبر ٢٠٠٦، لكن ما يزال الطريق طويلاً، بينما ينتهي تفويض قوات الاتحاد الإفريقي وتمويلها بنهاية ديسمبر ٢٠٠٦. والحقيقة أن القرار كان يمكن تلافيه من خلال ممارسة المزيد من الضغوط السياسية على الفصائل المتمردة غير الموقعة، وتقديم الدعم المالي لقوات الاتحاد الإفريقي التي تحتاج نصف مليون دولار سنوياً، بينما من المتوقع أن تصل تكلفة قوات الأمم المتحدة حوالي مليار وثلاثة أرباع المليار دولار. وبالتالي فإن قوات الأمم المتحدة المقترحة للسودان أقرب إلى سلطة الانتداب غير المحددة بفترة زمنية؛ مما يعد انتهاكاً صارخاً للسيادة السودانية.

### الخاتمة

برغم حداثة تفجر الأزمة في إقليم دارفور السوداني (٢٠٠٣ - ٢٠٠٦)، إلا أنها أثبتت أن المعوقات الأساسية لجهود الإصلاح في العالم الإسلامي؛ هي الفقر والتنمية، والاستبداد السياسي، والتدخل الخارجي، ومحاولات التجزئة. فمن جانبها، أخفقت الحكومات السودانية المتعاقبة، بما فيها حكومة الإنقاذ الإسلامية، في معالجة قضايا الفقر والتخلف وإنجاز تنمية شاملة في دارفور، كما تقاعست عن محاولة تغيير بنية المشاركة السياسية وتحقيق إصلاح سياسي حقيقي في البلاد. وقد أسهم هذا الغبن السياسي والاقتصادي تجاه سكان الإقليم في دفعهم نحو حمل السلاح تجاه السلطة السياسية المركزية؛ الأمر الذي أدى بدوره إلى فتح الباب

المساعدة السابقة للأمين العام للأمم المتحدة والمبعوثة الخاصة لشئون الأطفال والصراعات المسلحة: "ثرتكب كثير من الجرائم المروعة في أوغندا على يد الحكومة ومتمردى جيش الرب"<sup>(٦٨)</sup>. فليس صحيحاً أن أسباب هذا التجاهل تكمن في عدم قدرة الأمم على التعامل مع الأزمتين في آن واحد، بل في عدم رغبتها، اتساقاً مع ترتيب أولويات السياسة الخارجية الأمريكية.

إلا أن الحكومة السودانية مازالت قادرة، حسب رغبتها في معالجة الصراع في دارفور والحد من آثاره الجانبية على الدولة والمجتمع. فمن جانب، لا بد أن تبذل حكومة الخرطوم جهوداً لإبعاد شبح التدخل الخارجي ومحاولاته تقدم حلول تجزئية للدولة. وفي هذا الصدد، يتعين على الحكومة السودانية -بدعم إقليمي قوي- الوصول إلى حل وسط بشأن تطبيق القرار ١٧٠٦، من خلال استمرار قوات الاتحاد الإفريقي، بتفويض من مجلس الأمن ودعم مادي وتقني من الأمم المتحدة، كبديل عن القوات الأمنية ذات الصلاحيات الهائلة. ويبدو أن الصعوبات التي تواجهها كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا في العراق قد حذت -إلى حد كبير- من قدرة مجلس الأمن على تنفيذ القرار ١٧٠٦ وإلزام السودان بقبول القوات الأمنية، خاصة في ظل تزايد الدعم العربي والإفريقي لاستمرار قوات الاتحاد الإفريقي بعد حصولها على دعم مادي وتقني من الأمم المتحدة. ومن الجدير بالذكر أن مفهوم التدخل الإنساني قد عشر رسوخه، بعد أن شهد مرحلة من الاستقرار في الممارسات الدولية، بسبب ضعف مصداقية رعاته (الولايات المتحدة وبريطانيا) عقب تفاقم الوضع في العراق. كما أن تكشف وجود مصالح سياسية واقتصادية

في حالة "التدخل الإنساني" في العراق ألقى بظلال كثيفة من الشك حول أي محاولات لاحقة للتدخل في نزاعات داخلية تحت دعاوى إنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت عديد من الدول الغربية محجمة عن التدخل الإنساني لأغراض إنسانية، طالما كشفت العراق عن فاتورة باهظة أعلى كثيراً مما توقع حدوثه لهذا النوع من التدخل<sup>(٦٩)</sup>.

ومن جانب آخر فإن اتخاذ خطوات جديدة في سبيل الإصلاح السياسي والاقتصادي أمر ضروري لإزالة المظالم عن أهالي الأقاليم السودانية المختلفة. وفي هذا الصدد، يجدر أن تبادر الحكومة السودانية بعقد مؤتمرات شعبية جادة لتصفية الأجواء بين القبائل الإفريقية والعربية في دارفور، والسعي لتحقيق إصلاحات اقتصادية وتنموية ملموسة فيه، والاعتماد على الحلول التوفيقية واستبعاد الحلول الأمنية الاستثنائية. وبالإضافة إلى ذلك فلا بد من قيام الحكومة بإجراء تغييرات بنوية في قواعد المشاركة السياسية في البلاد، وتصفية الأجواء المشحونة بينها وبين معظم القوى السياسية المعارضة، وتعديل معايير الاختيار للقيادات السياسية، والقبول بمحراك سياسي حقيقي في مكونات النخبة الحاكمة. ويبدو أن أهم الدروس المستفادة من أزمة دارفور ليس فقط للحكومة السودانية؛ أن الدروس التاريخية والتجارب الواقعية تؤكد أن استقرار النظم السياسية مرتبط ارتباطاً مباشراً باستمرار الإصلاح السياسي والاقتصادي في المجتمع؛ مما يمنحه دوماً مقدرة على التصحيح وحيوية الإنجاز.

(٩) لمزيد من التفاصيل عن تاريخ الدكتور خليل إبراهيم، زعيم حركة العدالة والمساواة، انظر: ضياء الدين بلال، من هم قادة التمرد في دارفور؟ وماذا يريدون؟، [islamonline.net](http://islamonline.net)، ٥ سبتمبر ٢٠٠٤.

(١٠) هانئ رسلان، أزمة دارفور وجهود التسوية بين تعدد الأدوار وحدود الفاعلية، مرجع سبق ذكره.

(١١) المرجع السابق.

(١٢) محمد جمال عرفة، أمريكا وجارانج.. اللعب على المكشوف في دارفور، [islamonline.net](http://islamonline.net)، ٢٨ يونيو ٢٠٠٤.

(١٣) هانئ رسلان، أزمة دارفور وجهود التسوية بين تعدد الأدوار وحدود الفاعلية، مرجع سبق ذكره.

(١٤) المرجع السابق.

(15) Hugo Slim, "Dithering Over Darfur? A Preliminary Review of the International Response," *International Affairs*, Vol. 80, No. 5, 2004, pp. 823- 824.

(١٦) هانئ رسلان، أزمة دارفور وجهود التسوية بين تعدد الأدوار وحدود الفاعلية، مرجع سبق ذكره.

(١٧) المرجع السابق.

(١٨) اختتام قمة طرابلس المصغرة بشأن دارفور، [aljazeera.net](http://aljazeera.net)، ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦.

(19) Now Seize The Moment, *Economist*, Vol. 379, Issue 8477, 13 May 2006.

(٢٠) لمزيد من التفاصيل حول تطور المفاوضات بين حكومة الخرطوم ومتمرد دارفور، انظر: هانئ رسلان، أزمة دارفور وجهود التسوية بين تعدد الأدوار وحدود الفاعلية، مرجع سبق ذكره.

(٢١) لمزيد من التفاصيل حول الخلافات السودانية/ التشادية،

انظر: هشام الصادق، السودان وتشاد... دارفور تعيد التقارب بينهما، [islamonline.net](http://islamonline.net)، ١٤ أكتوبر ٢٠٠٦.

(22) Hugo Slim, op.cit., p. 816.

(23) Rhoda Howard Hassmann, "Genocide and State- Induced Famine: Global Ethics and Western Responsibilities of Mass Atrocities In Africa," *Global Development and Technology*, Vol.4, Issue 3- 4, pp.487- 516.

(٢٤) انظر نماذج من المقالات التي كانت تدفع باتجاه استخدام القوة العسكرية الأمريكية في دارفور:

From the Editor, "Again," *New Republic*, 15 May 2006, Vol. 234, Issue 18, pp. 8- 11.

(25) Cynthia E. Smith, and Tony Pipa, "The Politics of Genocide: U.S. Rhetoric Vs. Inaction

## الهوامش

(١) لمزيد من التفاصيل عن الأوضاع الاقتصادية في دارفور، انظر: حمدي الحسيني، أهالي دارفور واقتصاديات البقاء، [islamonline.net](http://islamonline.net)، ٧ نوفمبر ٢٠٠٤.

(٢) هانئ رسلان، دارفور: الأزمة.. والجهات المقاتلة.. والأدوار الخارجية، [islamonline.net](http://islamonline.net)، ٩ مايو ٢٠٠٦.

(٣) هانئ رسلان، أزمة دارفور وجهود التسوية بين تعدد الأدوار وحدود الفاعلية، كراسات استراتيجية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، السنة الخامسة عشر، العدد ١٥٧، ٢٠٠٥).

(٤) انظر تحليل حول دور الصراع على الموارد كسبب في اندلاع الصراع المسلح في دارفور:

Jeffrey D. Sachs, "Ecology and Political Upheaval," *Scientific American*, Vol. 295, Issue 1, July 2006.

(٥) هانئ رسلان، أزمة دارفور وجهود التسوية بين تعدد الأدوار وحدود الفاعلية، مرجع سبق ذكره.

(6) Adam Azzain Mohamed, "Inter-group Conflicts and Customary Mediation: Experiences from Sudan", *African Journal on Conflict Resolution*, Vol.2, No.2, 2002.

(7) Ibid.

(8) Ibid.

(٤٠) انظر نص القرار ١٥٩٣: [www.icc-cpi.int](http://www.icc-cpi.int)

(٤١) تقرير المدعي العام للمحكمة الجنائية حول دارفور، مرجع سبق ذكره، ص ٢.

(٤٢) يعتبر بعض الباحثين أن محاولات إدماج قوانين حقوق الإنسان في القوانين الداخلية، فضلاً عن الدولية، يعد من الآليات المهمة في القضاء على الجرائم المناهضة للإنسانية على مستوى العالم، وفي ظل تراجع إجراءات المحاكم الدولية؛ فإن المحاكم الداخلية المختلطة، وفقاً لاتفاقية روما تعد من الحلول المناسبة في هذا الصدد، لمزيد من التفاصيل حول تطبيق هذه الرؤية على الحالة السودانية، انظر:

Rosanna Lipscomb, "Restructuring The ICC Framework to Advance Transitional Justice: A Search For A Permanent Solution In Sudan," *Colombia Law Review*, Vol.106, No.182, December 2006, pp. 182- 212.

(٤٣) محمد جمال عرفة، غزو السودان.. لتدشين القرن الإفريقي الكبير، [islamonline.net](http://islamonline.net)، ١٦ سبتمبر ٢٠٠٦.

(٤٤) هاني رسلان، أزمة دارفور وجهود التسوية بين تعدد الأدوار وحدود الفاعلية، مرجع سبق ذكره.

(٤٥) المرجع السابق.

(46) Hugo Slim, op.cit., pp.819-820

(٤٧) هاني رسلان، أزمة دارفور والقرار ١٧٠٦.. الأبعاد والتداعيات، مرجع سبق ذكره.

(٤٨) هاني رسلان، أزمة دارفور وجهود التسوية بين تعدد الأدوار وحدود الفاعلية، مرجع سبق ذكره.

(٤٩) هاني رسلان، أزمة دارفور والقرار ١٧٠٦... الأبعاد والتداعيات، مرجع سبق ذكره.

(٥٠) هاني رسلان، اتفاق أبوجا للسلام في دارفور، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد ١٣٨، يونيو ٢٠٠٦.

(٥١) هاني رسلان، أزمة دارفور والقرار ١٧٠٦... الأبعاد والتداعيات، مرجع سبق ذكره

(٥٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد جمال عرفة، تحديات ما بعد السلام أكبر من تحديات الحرب: سلام السودان.. العرب الخاسر الأكبر والانفصال وارد، [islamonline.net](http://islamonline.net)، ٧ يونيو ٢٠٠٤، محمد جمال عرفة، خمس قوى رئيسية لم تشارك.. قابل موقوتة: السودان: هل تكرس حكومة الوحدة انفصال الجنوب، [islamonline.net](http://islamonline.net)، ٢٨ سبتمبر، ٢٠٠٥، محمد جمال

in Darfur, 7 April- 26 September 2004, " Kennedy School Review, Vol. 6, No. 131, 2005.

(26) Hugo Slim, op.cit., pp. 825.

(٢٧) ترددت بعض الأقاويل حول إمكانية استعادة القوات الأمريكية لسمعها الإيجابية في قضية التدخل الإنساني في حالة تدخلها في دارفور، والذي اقترح أن يعتمد بالأساس على قوات الناتو مع مشاركة سلاح الجو الأمريكي، انظر:

From the Editor, "Again Part II", *New Republic*, 19 June 2006, Vol. 234, Issue 18, pp.8- 11.

(28) Alex Bellamy, "Responsibility to Protect or Trojan Horse? The Crisis in Darfur and Humanitarian Intervention After Iraq", *Ethics and International Affaires*, Summer 2005, pp.32- 33.

(٢٩) هاني رسلان، عملية سلام جنوب السودان: مخاض صعب لتوازن حرج، كراسات استراتيجية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، السنة الخامسة عشر، العدد ١٤٨، ٢٠٠٥).

(٣٠) المرجع السابق.

(31) Will they be rescued?, *Economist*, 23 September 2006, Vol. 380, Issue 8496.

(32) Hugo Slim, op.cit., p. 822; Rhoda Howard Hassmann, op.cit., pp. 487- 516.

(٣٣) مزيد من التفاصيل عن دور الأمم المتحدة في دارفور حتى منتصف عام ٢٠٠٤، انظر:

Tim Youngs, "Sudan: Conflict in Darfur", *Research Paper* (London: House of Commons Library, June 2004, pp. 13- 24.

(34) Hugo Slim, op.cit., pp. 816; pp. 817- 820.

(٣٥) تقرير المدعي العام للمحكمة الجنائية حول دارفور، لاهاي، [www.icc-cpi.int](http://www.icc-cpi.int)، ٦ يونيو ٢٠٠٥، ص ٢.

(٣٦) التقرير الثالث للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة، [www.icc-cpi.int](http://www.icc-cpi.int)، ١٤ يونيو ٢٠٠٦، ص ٢.

(٣٧) المرجع السابق، ص ٣.

(٣٨) لمزيد من التفاصيل حول إجراءات القضائية للحكمة السودانية: المرجع السابق، ص ٤- ٨.

(39) Prosecutor's response to Arbour's observations of the United Nations High Commissioner for Human Rights invited in Application of Rule 103 of the Rules of Procedure and Evidence, [www.icc-cpi.int](http://www.icc-cpi.int), 19th October 2006, pp. 9- 10.

عرفة، شمال السودان وجنوبه.. صفحة جديدة من الأزمات،

islamonline.net، ١١ يوليو ٢٠٠٦.

(53) Roba Sharamo, "The African Union's Peacekeeping Experience in Darfur, Sudan", *Conflict Trend*, Spring 2006, pp. 50- 55.

(54) Ibid, pp. 50- 55.

(55) "AMIS: African Union Mission In Sudan: Darfur", *Conflict Trend*, Summer 2005, pp. 52- 53.

(56) Cedric de Coning, "The Future of Peacekeeping in Africa", *Conflict Trend*, Spring 2006, pp. 3- 7.

(57) Ibid, p. 6.

(58) Roba Sharamo, op.cit, p. 53.

(٥٩) أحمد إبراهيم محمود، الأبعاد العسكرية لنشر قوات دولية في

السودان، السياسة الدولية، العدد ١٦٦، أكتوبر ٢٠٠٦.

(60) Now seize the moment, *op.cit*.

(٦١) هانئ رسلان، أزمة دارفور والقرار ١٧٠٦.. الأبعاد

والتداعيات، مرجع سبق ذكره.

(٦٢) مزيد من التفاصيل حول رؤية الصادق المهدي زعيم حزب

الأمة لأزمة دارفور، انظر: صباح موسى، حوار مع الصادق

المهدي: القوات الأممية في السودان ليست غزواً،

islamonline.net، ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٦.

(٦٣) حسن أبو طالب، السودان بين واقع الاتفاقات الجزئية

وضرورات التسوية الشاملة... دارفور وإشكالات البحث عن حل

وسط، الحياة اللندنية، ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٦.

(٦٤) المرجع السابق.

(٦٥) محمد جمال عرفة، اتفاق دارفور.. البند الثاني في خطة

تفكيك السودان، islamonline.net، ٩ مايو ٢٠٠٦.

(٦٦) المرجع السابق.

(٦٧) لمزيد من التفاصيل حول المشروع الأمريكي للقرن الإفريقي،

انظر: محمد جمال عرفة، غزو السودان.. لتدشين القرن الإفريقي

الكبير، islamonline.net، ١٦ سبتمبر ٢٠٠٦

(68) Olara Otunnu, "The Secret Genocide", *Foreign Policy*, July- August 2006, pp. 45- 46.

(69) Alex Bellamy, op.cit., p. 33, pp. 43- 52.